

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لوزير المالية: مايو 2016 ملخص تنفيذي

بالنسبة للتطورات الاقتصادية المحلية، فقد ارتفع معدل صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي في شهر مايو بنسبة بلغت نحو 0.48%، حيث وصل إلى 302.2 فلساً بحلول نهاية الشهر مقابل 300.75 فلساً في بدايته، وكان أعلى مستوى وصله الدولار خلال الشهر هو 302.3 فلساً، بينما كان المستوى الأدنى عند 300.5 فلساً. كما انخفض معدل صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي في شهر مايو حيث وصل إلى 336.5 فلساً بنسبة انخفاض 2.35%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته عند 344.6 فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه اليورو خلال الشهر هو 346.6 فلس، أما أدنى مستوى له خلال ذات الفترة فكان 335.7 فلساً. بينما ارتفع معدل صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال شهر مايو اذ وصل إلى 443.57 فلساً بنسبة ارتفاع بلغت 0.9%، مقارنةً مع سعره في بداية الشهر عند 439.56 فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه الجنيه الاسترليني خلال الشهر هو 444.3 فلس، أما أدنى مستوى له خلال ذات الفترة فكان 433.1 فلساً.

بالنسبة لإصدارات الدين العام في الكويت، فقد بلغ إجمالي إصدارات الدين العام لغرض سد العجز في الموازنة منذ بداية السنة المالية الجارية 2016/2017، أي اعتباراً من بداية شهر أبريل حتى نهاية مايو، نحو 800 مليون دينار، وذلك عبر عدة إصدارات أحدها باستحقاق 5 سنوات وبفائدة 2.5%، وإصدارين باستحقاق 3 سنوات بفائدة 2%، وإصدارين باستحقاق سنتين بفائدة 1.5%، و3 إصدارات باستحقاق سنة بفائدة 1.25%.

سجل المؤشر السعري في سوق الكويت للأوراق المالية انخفاضاً طفيفاً خلال شهر مايو بنسبة 0.1%، حيث وصل مع نهاية الشهر إلى 5400.3 نقطة، وانخفض المؤشر الوزني بنسبة 1.6% إلى 357.4 نقطة، وانخفض مؤشر كويت 15 بنسبة 2.9% إلى 826.2 نقطة، وقد تراجعت مؤشرات البورصة الثلاثة في أول أسبوع من شهر مايو بسبب ارتفاع عمليات البيع على الأسهم القيادية وانخفاض مستوى السيولة المتداولة منذ شهر فبراير الماضي.

بالنسبة لتطورات التضخم فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمعدل طفيف جداً إلى 140.6 في شهر أبريل 2016 (الرقم القياسي لسنة الأساس وهي 100=2007)، أما معدل التضخم على أساس سنوي فقد ارتفع في أبريل 2016 بنسبة 2.85%.

بالنسبة للتطورات الاقتصادية الإقليمية فقد صدر تقرير صندوق النقد الدولي إبريل 2016، حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي أشار إلى أن عام 2014 قد شهد انخفاضاً مذهباً في أسعار النفط بنسبة (70%). مع توقع تعافي هذه الأسعار لتصل إلى حوالي (50) دولار/ برميل في نهاية العقد، وقد انعكس ذلك على إضعاف قدرة البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط على تمويل الإنفاق. ورغم التعويض النسبي لهذا الانخفاض من

خلال انخفاض أسعار الواردات (بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية غير النفطية)، إلا أن أغلب الحسابات الجارية للدول النفطية قد تحولت من فائض إلى عجز أو تخفيض كبير في الفائض (من المتوقع أن يصل عجز الحسابات الجارية للبلدان المصدرة للنفط بالمنطقة إلى 4.75% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع توقع تحسن الحساب الجاري تدريجياً في المدى المتوسط. استجابةً لهذه الأوضاع بدأت العديد من الدول المصدرة للنفط في إجراء بعض الإجراءات لتمويل العجز، مثل السحب من الاحتياطي والاقتراض. من جانب آخر اتجهت معظم دول المجلس إلى إصلاح أسعار الكهرباء والماء والوقود، كما قامت بعض البلدان المصدرة للنفط في المنطقة (إيران والجزائر) بتخفيض قيمة عملتها لمواجهة انخفاض أسعار النفط، وقد كان للسياسات المالية الانكماشية آثارها على مستقبل معدلات النمو والاتجاه نحو تخفضها، وعليه فمن المتوقع أن تتخفف معدلات النمو في دول مجلس التعاون والجزائر بدرجة أكبر بسبب تشديد السياسة المالية وضعف ثقة القطاع الخاص. كما أن من شأن ضعف أرصدة الموازنات العامة واتجاهها نحو العجز وتباطؤ النشاط الاقتصادي، أن يؤثر على نمو الودائع المصرفية من القطاعين العام والخاص.

وقد أشار التقرير إلى أن هناك حاجة ماسة لاتخاذ تدابير لتعبئة المدخرات في الأجل المتوسط بهدف استعادة استدامة المالية العامة وإعادة بناء الاحتياطيات والادخارات للأجيال القادمة. كما أن إجراءات التصحيح المالي تستلزم خيارات وبدائل صعبة، مثل إعادة النظر بحجم القطاع العام وتعديل العقد الاجتماعي وخفض الإنفاق العام. وفي ظل ضعف آفاق النمو في الأجل المتوسط تزداد الحاجة إلى تخفيض الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل. كما أنه لم يعد من المقبول استمرار نموذج النمو الحالي المعتمد على إعادة توزيع الموارد من خلال الحكومة، وذلك لأن القطاع العام لن يتمكن من الاستمرار في استيعاب قوة العمل، في ضوء الضغوط على المالية العامة، وعليه فإن تعميق الإصلاحات الهيكلية، من خلال تنويع النشاط غير النفطي، يعدّ أمراً ضرورياً.

من جانب آخر فقد صدر عن البنك الدولي أحدث تقارير المتابعة الخاصة بالآفاق الاقتصادية لدول المجلس الست بعنوان *World Bank: GCC Monitoring Report, Spring 2016*، ويتوقع التقرير أن يصل معدل النمو في مملكة البحرين إلى حوالي (2.2%) عام 2016 مع توقع بتراجع الاستهلاك الخاص بفعل تراجع أسعار النفط. وتوقع ارتفاع معدل النمو بدولة الكويت إلى (1.3%) عام 2016 ثم تحسنه التدريجي في الأجل المتوسط. بينما يتوقع بلوغ معدل النمو في سلطنة عُمان (1.6%) عام 2016 وبانخفاض عن عام 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط والطلب المحلي. في حين من المحتمل أن تحافظ دولة قطر على معدل نمو يقدر بـ (3.6%) بين عامي 2016 و 2018 بسبب النمو المرتقب للأنشطة غير النفطية. كذلك يتوقع تحقيق المملكة العربية السعودية عجزاً في الحساب الجاري يقدر بـ (2.8%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016. وأخيراً تشير تقارير المتابعة، في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى نمو بطيء يقدر بـ (2.5%) بين عامي 2016 و 2018. وقد أورد التقرير تفاصيل عن آفاق النمو في كل دولة على حدة من دول المجلس خلال عامي 2016-2017.

بالنسبة للتطورات الاقتصادية العالمية، فقد سجل سعر النفط ارتفاعاً ملموساً خلال شهر مايو 2016 بلغت نسبته 8.2% وخلال هذا الشهر أدت بعض العوامل إلى تغيير سعر النفط بشكل واضح وأهمها اندلاع حرائق هائلة في مناطق إنتاج النفط الغنية في ألبرتا بكندا، وتعرض منشأة

(شيفرون) البحرية في منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط في نيجيريا الى هجوم مسلح، بالإضافة الى أنباء عن تفاقم حدة القتال في ليبيا، والتطورات في مخزونات الخام الأميركية، وتعافى الدولار الأمريكي وارتفاع الصادرات الإيرانية من النفط، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى اقتراب سعر النفط من حاجز الخمسين دولارا للبرميل من خام برنت بنهاية الشهر.

توقع التقرير الشهري لأمانة منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك الذي صدر في 13 مايو ان يزداد الطلب على خامات أوبك ليصل الى 31.5 مليون برميل يوميا. وذكر التقرير أن سعر سلة نفوط أوبك المرجعية بلغ 37.86 دولار للبرميل في شهر ابريل 2016، أي بزيادة 3.21 دولار أو 9.3 بالمئة عن الشهر السابق. وارتفعت العقود الآجلة للنفط أكثر من 8 بالمئة، حيث زاد برنت 3.55 دولار الى متوسط 43.34 دولار للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس بنحو 3.16 دولار الى 41.12 دولار للبرميل. أما الطلب العالمي على النفط في العام 2016 فتوقع التقرير نموه بنحو 1.20 مليون برميل يوميا ليصل الى 94.18 مليون برميل يوميا، دون تغيير عن توقعات الشهر الماضي، رغم التعديلات الصاعدة الى آسيا، والتي قابلتها تعديلات سلبية لأمريكا اللاتينية والصين. وتم تعديل نمو امدادات النفط من خارج الاوبك للعام 2015 قليلا الى 1.47 مليون برميل يوميا لمتوسط 57.14 مليون برميل يوميا. وللعام 2016 تم تعديل امدادات النفط من خارج الاوبك قليلا الى 56.40 مليون برميل يوميا، منخفضة بنحو 0.74 مليون برميل يوميا.

قالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الصادر في 12 مايو إن حالات تعطل إنتاج النفط في بلدان مثل كندا ونيجيريا وليبيا قد تساعد في تقلص فائض المعروض من الخام هذا العام في الوقت الذي يستفيد فيه الطلب من زيادة استهلاك البنزين وبخاصة في الهند والصين، وقالت الوكالة إن إنتاج الدول من خارج منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك من المتوقع أن يهبط بواقع 800 ألف برميل يوميا في 2016 بما يمثل زيادة عن التوقعات السابقة التي صدرت عن الوكالة بانخفاض قدره 710 آلاف برميل يوميا. من ناحية الطلب أبقىت الوكالة على توقعاتها لنمو الطلب العالمي دون تغيير يذكر عند 1.2 مليون برميل يوميا لهذا العام. أما من ناحية الإنتاج أدى حريق غابات مقاطعة ألبرتا الكندية إلى خروج نحو مليون برميل يوميا من الطاقة الإنتاجية من الخدمة في بداية مايو أيار، لكن وكالة الطاقة أشارت إلى أن توقف بعض الإنتاج في نيجيريا وليبيا وفنزويلا والكويت بالإضافة إلى تقلص إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة أدى أيضا إلى تآكل الإنتاج العالمي. وقالت الوكالة إنه من المتوقع تباطؤ نمو المخزونات العالمية من النفط الخام بنحو 200 ألف برميل يوميا فقط في النصف الثاني من هذا العام مقابل 1.3 مليون برميل يوميا في النصف الأول.

بالنسبة للتطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة فقد أشار تقرير سوق العمل الأمريكي لشهر مايو عن تمكن سوق العمل من فتح 38000 وظيفة فقط في سوق العمل غير الزراعي، وقد جاء هذا الرقم مفاجئا للمراقبين باعتبار أن هذا المعدل لخلق الوظائف هو الأقل منذ 2010. وقد جاءت أعداد الوظائف الجديدة أقل بكثير من التوقعات، والتي كانت تدور حول 160 ألف وظيفة جديدة في ذلك الشهر. والملاحظ مؤخرا أن متوسط عدد الوظائف الجديدة التي تتم في سوق العمل آخذة في التراجع، فخلال الثلاثة أشهر الماضية بلغ متوسط عدد الوظائف الجديدة التي تتم شهريا في سوق العمل 116 ألف وظيفة، مقارنة بـ 229 ألف وظيفة خلال العام الماضي. أما بالنسبة لمعدل

البطالة فقد تراجع من 5% إلى 4.7%، وهو أقل من معدل البطالة وقت حدوث الازمة المالية العالمية. فقد انخفض معدل البطالة بنسبة 0.3%، حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل بحوالي 484 ألف عاطل إلى 7.4 مليون عاطلا في مايو 2016. ويرجع تراجع معدل البطالة من 5% إلى 4.7% إلى ترك عدد من العمال لسوق العمل، وليس بسبب زيادة فرص التوظيف للعاطلين.

تشير المراجعة الثانية لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الناتج قد تزايد في الربع الأول من 2016 بمعدل 0.8%، وكانت التقديرات الأولية للنمو قد أشارت إلى تحقيق الولايات المتحدة لمعدل نمو يبلغ 0.5%، وبالمقارنة مع التقديرات النهائية لمعدل النمو في الربع الرابع فقد بلغ النمو في الربع الرابع 1.4%. ويرجع تراجع النمو في الربع الأول مقارنة بالربع الأخير من 2016 إلى التراجع الكبير في الانفاق الاستثماري الثابت غير السكني، وتراجع النمو في الانفاق الاستهلاكي الخاص، وتراجع إنفاق الحكومة الفدرالية.

ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة في شهر إبريل إلى 0.4%، بالمقارنة بمعدل 0.1% في مارس، وهو تطور هام قد يشجع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح على رفع معدلات الفائدة المرتقبة هذا الشهر. أما خلال الاثني عشر شهرا الماضية، فقد ارتفع التضخم بمعدل 1.1%، وذلك مقارنة بـ 0.9% في شهر مارس الماضي.

بالنسبة للتطورات الاقتصادية في أوروبا فقد ارتفع معدل النمو في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بمعدل 0.5% خلال الربع الأول من 2016، وذلك بالمقارنة مع الربع الرابع 2015. كان معدل النمو في منطقة اليورو (19 دولة) قد سجل 0.3% في الربع الرابع 2015، بينما سجل معدل النمو في الاتحاد الأوروبي (28 دولة) 0.4%، وبالمقارنة مع نفس الربع في السنة السابقة، فإن معدل النمو قد ارتفع إلى 1.5% في منطقة اليورو، وبمعدل 1.7% في منطقة الاتحاد الأوروبي في الربع الأول 2016، وذلك مقارنة بمعدل نمو سنوي 1.6%، و 1.8% على التوالي في الربع السابق.

من جانب آخر فقد تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو على أساس سنوي إلى -0.2% في إبريل 2016، وذلك بالمقارنة بمعدل صفر% في مارس. كذلك تراجع معدل التضخم بنفس المعدلات في الاتحاد الأوروبي على التوالي، وهي تطورات محببة للبنك المركزي الأوروبي.

كذلك استقر معدل البطالة في منطقة اليورو عند معدل 10.2% في إبريل 2016، وذلك مقارنة بشهر مارس من ذات العام، وهو أقل معدل للبطالة في المنطقة منذ اغسطس 2011، وكان معدل البطالة في شهر إبريل من السنة الماضية 2015 قد بلغ 11%. بالنسبة لمنطقة الاتحاد الأوروبي، بلغ معدل البطالة 8.7% في إبريل 2016، منخفضا من 8.8% في مارس من ذات العام، وهو أقل معدل للبطالة في المنطقة منذ إبريل 2009. من جانب آخر فقد بلغ معدل البطالة في منطقة الاتحاد الأوروبي 9.6% في إبريل من العام الماضي.

بالنسبة للتطورات الاقتصادية في اليابان تشير بيانات النمو إلى أن الاقتصاد الياباني قد حقق معدل نمو 1.7% في الربع الأول من 2016 على أساس سنوي، وهو ما فاق التوقعات التي كانت تدور حول تحقيق الاقتصاد الياباني لمعدل نمو لا يتجاوز 0.3% في نفس الربع، وهو تطور هام

بالنسبة لصناع السياسة الاقتصادية في اليابان. كان الاقتصاد الياباني قد انحسر النمو فيه في الربع الأخير من 2015، وبالتالي فإن هذا النمو يعني أن الاقتصاد الياباني قد تجنب الدخول في الكساد من الناحية الفنية (تراجع النمو لمدة ستة أشهر متوالية).

بالنسبة للهند فقد ارتفع معدل النمو في الاقتصاد الهندي في الربع الأول من 2016 لتتبعاً موقع الاقتصاد الرائد في النمو الاقتصادي العالمي كأسرع اقتصاد نمواً في العالم في الوقت الحالي. فقد ارتفع معدل النمو في الربع الأول إلى 7.9% على أساس سنوي، وذلك مقارنة بمعدل نمو 7.2% في الربع الرابع من 2015. وقد جاءت هذه المعدلات للنمو أفضل مما كان متوقعاً، حيث كانت التوقعات تدور حول تحقيق الاقتصاد الهندي لمعدل نمو في حدود 7.5% في الربع الأول من العام. من جانب آخر جاء هذه الأداء في النمو ليتفوق على النمو في الاقتصاد الصيني عملاق النمو التقليدي في آسيا والذي نما بمعدل 6.7% في الربع الأول من 2016، وهو أبطأ معدلات النمو للصين منذ سبع سنوات تقريباً.

وأخيراً فقد تراجع الاقتصاد البرازيلي بصورة أكبر في الربع الأول من 2016 بمعدل 5.4%، وذلك مقارنة بذات الربع في السنة الماضية. جاء هذا التراجع في النمو أفضل مما كان متوقعاً، حيث كانت التوقعات تدور حول تراجع النمو في البرازيل بنسبة 6.1%. أما بالمقارنة بالربع الرابع من 2015، فقد تراجع الاقتصاد البرازيلي بنسبة 0.3%، ويعكس هذا التراجع انخفاض النمو في القطاع الصناعي بنسبة 7.3%، وتراجع القطاع الزراعي وقطاع الخدمات بنسبة 3.7%.